الزراعي لم يكن ليهدد مصالحها ، اذ ان بورقيبة قد طمأنها منذ البداية في مؤتمر بنزرت ٦٤ ، قائلا :

« ولا يكون تدخلها (الدولة) من باب الانتقام من الفلاح لانه اثرى ، بل لتوفير اسباب الازدهار للجميع » .

ثم يردف بان المعيار الاساسي الذي سيتبع في توزيع الاراضي على الفلاحين هو مدى قدرة الفرد منهم على استغلالها بأحدث الطرق بل يصل الى حد القول : **« بهذه الطريقة نضمن حق الملكية وحق التصرف وتكون (الدولة) بقوة سلطانها وبقوانينها وبمحاكمها في صف المالك تؤازره وتحميه ما دام يحسن التصرف في ملكه »** . ثم يرى بان اغلب الاراضي المشاعة بين افراد قبيلة واحدة هي عادة غير مستغلة على الوجه الاكمل وذلك لا لشيء الا **«لان ارضا يملكها ١٠٠ او ٢٠٠ شخص على الشياع من المحال ان يرجى منها نفع، بل وجودها وعدمه سيان . ولو كان واحد فقط يملكها لكان الامر احسن لانه يستطيع ان يبذل في استغلالها مهجته وينفق عليها ما يوفر انتاجها »** . وفعلا فقد خرجت طبقة الاقطاع من الاصلاح الزراعي اقوى من اي وقت مضى . ففي منطقة ماطر ، في الشمال التونسي ، نرى ان كبار ملاكي الاراضي يستغلون بعد الاصلاح الزراعي معدلا بـ ٢٠٠ هكتار للواحد عوضا عن ١٠٠ هكتار قبل الاصلاح الزراعي . وفي سنة ١٩٧٠ فان ١٦٪ من ملاكي الاراضي يستغلون ٢٨٪ من الارض . وفي بنزرت يملك ٤٪ من كبار الملاك ٤٨٪ من الاراضي و٨٪ منهم في باجة يملكون ٧٢٪ .

وهكذا نرى ان الاصلاح الزراعي لم يكن يهدف البتة الى افتكاك الاراضي من كبار الاقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين المعدمين والفقراء والعمال المأجورين بل على العكس كان هدفه الاول احاطة ضيعة الاقطاعي ، بفلاحين فقراء عاجزين عن استغلال اراضيهم ، يجدون انفسهم مع مضي الوقت ملزمين ببيعها او التسليم فيها لهذا الاقطاعي ليتحولوا الى عمال مأجورين عنده . وقد تحدث لينين في ١٩٠٧ عن هذا النوع من الاصلاح الزراعي قائلا :

« ان بقايا عصر العبودية تختفي اما بعد اعادة تنظيم ملكية السيد او بعد القضاء على اللاتيفونديا الاقطاعية ، اي اما بواسطة اصلاحات ، او بواسطة ثورة . والتطور البرجوازي يمكن ان يتواصل وعلى رأسه ملكية السيد الكبيرة التي تصبح تدريجيا برجوازية وتعوض تدريجيا طرق الاستغلال الاقطاعية بطرق استغلال برجوازية ، كما يمكن ان يتحول وعلى رأسه ملكيات الفلاحين الصغيرة ، التي تقضي بطريقة ثورية على اللاتيفونديا الاقطاعية لكي تتطور فيما بعد حرة ، متبعة طريق المزارع الرأسمالية . »

(المؤلفات الكاملة : الجزء ١٣) .

وهكذا فان الاصلاح الزراعي الذي طبق في تونس هو من النوع الاول وهو ابطأ طريق لتطوير وسائل الانتاج الذي هو المعيار الاول للحكم على تقدمية هذا المشروع الاقتصادي او ذاك . لقد نسي اصحاب الموقف الذي اشرنا له في بداية هذه الدراسة تعاليم لينين هذه .

دعم البرجوازية الكمبرادورية :

اما بالنسبة للبرجوازية الكمبرادورية فان الاصلاح الزراعي لم يكن ليهددها بالمرة . فقد كان الهدف الاول من الاصلاح الزراعي هو ضرب العلاقات الما قبل ـ اقطاعية في الريف والقضاء على اقتصاد الاكتفاء الذاتي الذي ينهجه الفلاح ، وبالتالي تدعيم ونشر العلاقات السلعية ـ النقدية في الريف من اجل توسيع السوق الداخلية . مما يؤدي حتما الى تنشيط حركة توريد السلع من الخارج (نظرا لعدم وجود صناعة وطنية تستفيد من وسع هذا السوق) وبالمقابل تقوية تصدير المواد الاولية مثل الفسفاط (فمن المخطط الاول الى المخطط الثالث ارتفعت حاصلاتنا من الفسفاط المصدر من ٣٠٤ ٪ الى ٤٠٦ ٪) والبترول (من صفر الى ١٥٠٧ ٪) والسياحة (من ٥ ٪ الى ١٨٠٣ ٪ وبذلك اصبحت في المرتبة الاولى من صادراتنا) واليد العاملة (من ٢٠٩ ٪ الى ٨٠١ ٪ وبذلك تصبح اهم منزلة من صادرات زيت الزيتون الذي نزل محصوله من ١٤٠٦ ٪ الى ٧٠٥ ٪ والخمر من ٣٠٧ ٪ الى ٠٠٢ ٪) . وتقوية حركة تصدير المواد الاولية، يعني في نهاية المطاف ، تدعيم المرتبة الاقتصادية التي تحتلها هذه الطبقة العفنة ، وتمكين الرساميل الاجنبية من السيطرة النهائية على اقتصاد البلاد من اجل توجيهه الى نشاطات ذات نفع وحيد الجانب . فالديون التي كبلت البلاد قد عرفت تصاعدا لا مثيل له . اذ تطورت فيما بين ١٩٦٠ الى ١٩٦٩ من ٥٦٠٣ مليون دينار الى ٢٧٩٠٣ مليون دينار . وتدعمت مواقع الامبريالية الاميركية في تونس وارتبطت جل المؤسسات الاقتصادية بعجلة الامبريالية الاميركية سواء على طريق القروض الدولية او الخاصة او على طريق المؤسسات العالمية المرتبطة بجهاز الاقتصاد الاميركي (مثل بنك التنمية ـ المنظمة العالمية للصحة ـ برنامج التغذية للامم المتحدة . برنامج الامم المتحدة للتنمية) . وقد دفعت سنوات القحط التي تتالت في تونس والتي تجعل من الفلاحة مصدر غير دار للمال ، والشعارات الديماغوجية التي طرحها النظام ابان الاصلاح الزراعي ، دفعت هذه العوامل اغلبية « ملوك الزياتين » بصفة خاصة وكبار ملاكي الاراضي بصفة عامة للاتجاه الى السمسرة ، والتجارة المرتبطة بالاسواق الخارجية ، وهذا دعم طبقة البرجوازية الكمبرادورية بعناصر جديدة .

كما ان تطور العلاقات الراسمالية ، مع بداية الاصلاح الزراعي ، قد جعل الدخول العالية لكبار موظفي الدولة وكبار الضباط والفئة العليا من الاختصاصيين الفنيين تستعمل على شكل توظيفات راسمالية مباشرة في قطاع التداول وفي فروع مختلفة من الانتاج المادي ، فيتحول راس المال البيروقراطي الى راسمال تجاري ، وبذلك تتدعم البرجوازية الكمبرادورية بفئة جديدة هي الفئة العليا من البرجوازية البيروقراطية : وهي فئة وان كانت قليلة العدد، الا انها ذات وزن اقتصادي كبير .

وقد كان من بين الاهداف الاساسية للاصلاح الزراعي تحضير طرق استغلال الارض وخلق مزارع راسمالية حديثة. وان الانتقال من اساليب الزراعة التقليدية الى اساليب الزراعة الحديثة كان يتطلب استثمارات ضخمة (معدات ، انشاءات ، مواد) وهي معدات تبين ان توفيرها امر مستحيل . فالزراعة التونسية التي كانت تحصل على ٢٠ ٪ فقط من الاستثمارات كانت تستطيع تحديث ٥٠٠٠٠ هكتار او ١٠٠٠٠٠٠ هكتار في ١٩٦٩ ولكنها لم تكن قادرة على تحديث ٥ ملايين من الهكتارات بأي حال من الاحوال . وهنا تتقدم الامبريالية وخاصة الاميركية لتمويل هذه العملية والسيطرة النهائية على الاقتصاد ، وبالتالي جعل البلد مستعمرة جديدة له .

وان التجهيزات العصرية التي ادخلت في استغلال الريف التونسي كانت صفقة كبيرة ورابحة بالنسبة للبرجوازية الكمبرادورية ، وثمرة من الثمار التي جنتها هذه الطبقة من الاصلاح الزراعي . فاذا كان عدد الجرارات المستعملة في الريف التونسي سنة ١٩٦١ يبلغ ٥٠٠٠ جرار، فقد صار ١٠٠٠٠ جرار في ١٩٧٢ . كما ان المواد الكيماوية المستعملة في الزراعة قد قفزت من ١٠٩٠٩ طن بالنسبة لسنة ١٩٦١ الى ٣٤٦٠٠ طن سنة ١٩٧٢ .

بعث الروح في البرجوازية البيروقراطية :

وقد كان من نتائج هذا الاصلاح الزراعي بالاضافة الى تدعيم حكم التحالف الاقطاعي ـ الكمبرادوري خلق بديل لهما يستلم السلطة بشتى الوسائل في حالة احتداد التناقض بين الجماهير الشعبية من جهة والامبريالية وعملائها في تونس من جهة ثانية ، وذلك للحفاظ على مصالح الامبريالية . وهذا البديل يتمثل في البرجوازية البيروقراطية : وهي طبقة ذات قاعدة عريضة مشكلة اساسا من البرجوازية الصغيرة والفئة الدنيا من البرجوازية المتوسطة .

واذا اخذ المرء بعين الاعتبار ان اكثر البلدان النامية ، تمر في مرحلة خاصة من التراكم البدائي . ومعروف جيدا ان التراكم البدائي الذي يلجأ الى كافة انواع النهب قد سبق الرأسمالية الصناعية في كل مكان ، وان الوظيفة الحكومية كانت دائما مصدرا هاما من مصادر هذا التراكم . ويمكن ان تتجسد السمات الخاصة هنا في ان الوظيفة الحكومية والنشاط الاجتماعي (في البرلمان والحزب) على سبيل المثال قد كانا اقرب مصادر التراكم البدائي متناولا بالنسبة للبرجوازية الافريقية عموما ، والتونسية بصفة خاصة .

وقد كان الجهاز والنظام الاداري الموروث عن الاستعمار بشكل نواة هذه الطبقة وجذورها . الا ان هذه الفئة لم يكن لها اية قاعدة اقتصادية ولا جماهيرية قبل الاصلاح الزراعي. وقد سمح عجز الطبقات الرجعية الكلاسيكية (الاقطاع والكمبرادور) الحاكمة في بداية الستينات والازمة الخانقة التي مرت بها ، سمح هذا العجز لهذه الفئة بالتقدم لتلعب دورها على المسرح السياسي نظرا لقدرتها على امتصاص النقمة الشعبية .

وقد تدعمت هذه البرجوازية البيروقراطية بعد الاصلاح الزراعي الذي استخدم فيه الجهاز الاداري وخاصة الحزبي من اجل تحقيق التراكم البدائي . الا ان التراكم البدائي الذي يتم على شكل راسمال بيروقراطي لا يستطيع بصورة عامة ان يفير من الطبيعة الاجتماعية للنخبة المسيطرة سياسيا رغم انه ترافق في ظروف تونس بتحول جزء منها الى تجار واصحاب مزارع . وقد كان القرار الحكومي القاضي بتوقيف الاصلاح الزراعي الجاري في الريف ، والصادر في سبتمبر ١٩٦٩ ، ضربة للبرجوازية البيروقراطية التي كان نفوذها الاقتصادي يتدعم يوما بعد يوم على حساب الطبقات الرجعية الاخرى الى درجة انه اصبح يهدد حكم التحالف الاقطاعي ـ الكمبرادوري الحاكم . الا ان الطبقة البرجوازية البيروقراطية قد اصبحت قوة ثالثة لها وزنها . وهي الآن تطالب بان يبقى الحزب كما قبل ١٩٦٩ ، المسؤول على تطبيق الخطط الاقتصادية وبالتالي ان يلعب الحزب دورا اقتصاديا يدعم كيانها الاقتصادي . هذا بالاضافة الى ان استعمال الحزب وسيلة لتطبيق الخطط الاقتصادية يتوجب او يفترض امتداده الى كافة المناطق حتى الجبلية منها ، وذلك بخلق شعب دستورية في كل قرية ، وفي كل مصنع، وفي كل مدرسة ، وفي الجامعات ، وبالتالي فان ذلك يعني اكتساب البرجوازية البيروقراطية لعناصر برجوازية صغيرة جديدة .

هذا بينما يرى الهادي نويرة ، ممثل الاقطاع والكمبرادور، اللذين يبدهما السلطة السياسية **« بأن مهمة الحزب مهمة تثقيفية وتنظيمية »** **ولذلك « ينبغي ان تتوجه دواليبه الى تنظيم الجماهير وتوعيتهم والرفع من مستواهم الذهني والاخلاقي »** . بل يذهب الى حد القول بانه **« ينبغي ان يكون واضحا في جميع الاذهان ان الحزب ينبغي ان يواصل مساندته للحكومة التي هي منبثقة عنه ومكلفة بتنفيذ برامجه السياسية »** . **« ولكن دواليب الحزب ليس من دورها أن تكون اداة تنفيذ ، مهمة التنفيذ هي من اختصاص الادارة التي عليها ان تعمل بمقتضى القانون وبتوجيه من الحكومة ».**

وعلى كل حال فان الخلاف بين البرجوازية البيروقراطية والتحالف الاقطاعي ـ الكمبرادوري لا يمس بشيء مضمون وطبيعة الحكم . اذ ان جوهر هذا الخلاف يهم شكل الحكم وطريقة استغلال الجماهير الشعبية وكيفية خدمة الامبريالية الاميركية والفرنسية . ففي حين يتبع الاقطاع والكمبرادور طريقة الاستغلال المباشر ، ويخدمون الامبريالية بصفة مكشوفة ، فان البرجوازية البيروقراطية بأعتبار قاعدتها البرجوازية الصغيرة ، تملك مجالا اوسع للمناورات والمراوغة فتواصل خدمة مصالح الامبريالية لكن بطرق اذكى ، فتلجأ الى تحقيق بعض المطالب الجماهيرية ، وبذلك ترسخ نفوذ الامبريالية ، وتموه التناقض الرئيسي بين الجماهير من جهة والامبريالية وعملائها المحليين (بما فيهم البرجوازية البيروقراطية) من جهة ثانية . وبذلك تعرقل نمو الحركة الوطنية الديموقراطية .

وان هذا الخلاف الشكلي بين البرجوازية البيروقراطية والتحالف الاقطاعي ـ الكمبرادوري ، لا يمكننا بأي شكل من الاشكال من اللعب على حبل هذا التناقض بدون ان نصب في تيار الانتهازية اليمينية . ونظرا لان مثل هذا التكتيك بصفة عامة ، وفي وضع الحركة الوطنية الديمقراطية التونسية بصفة خاصة والمتميز بالتشرذم والعشوائية وضعف الوضوح النظري ، لا يمكن ان ينتج عنه غير احتواء هذه الحركة الوطنية من قبل هذا التيار الاصلاحي الذي تمثله البرجوازية البيروقراطية والذي يزيد من خطره كونه يتلقى مساعدات وتأييدا من قبل الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية ومن لف لفهم .

لقد ضاعف الاصلاح الزراعي من استغلال الجماهير ، وجعل التحالف الاقطاعي الكمبرادوري في موقع قوة مكنه من سن قانون ابريل ١٩٧٢ السيء الصيت الذي يمثل قمة عمالة وذيلية هذا التحالف للامبريالية .

وقد تطور تغلغل سيطرة الامبريالية الاميركية على الاقتصاد التونسي .

والجدول رقم واحد يوضع هذا التغلغل لسنوات ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧٠ :